قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996–2019

Measuring and analyzing economic diversification in Algeria for the period 1996–2019

سليم مجلخ[1]، وليد بشيشي[2]

Salim Medjellekh[1], Walid Bechichi[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، medjellekh.salim@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bechichi.walid@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/04 تاريخ القبول: 2022/06/12

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على احدى السياسات الاقتصادية التي أصبحت ضرورية وحتمية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية (سياسة التنويع الاقتصادي) من خلال التعرف عليها وتحديد خصائصها، أنواعها، مؤشرات قياسها هذا من جانب، ومن جانب آخر (تطبيقي) تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019.

توصلت الدراسة إلى وجود ضعف وهشاشة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النامية كونها تسير وفق حلقة مفرغة، كما توصلت الدراسة إلى قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر وفق مؤشر HHH الذي أعطت نتائجه غياب شبه كلي لتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي حيث جاءت قيمه مرتفعة وقريبة من الواحد.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنويع، استراتيجيات التنويع، الجزائر.

تصنيف JEL : **L25. A**

Abstract :

The study aims to shed light on one of the economic policies that have become necessary and conceivable in light of global economic developments (the policy of economic diversification) by identifying it and defining its characteristics, types, and indicators of its measurement on the one hand, and on the other side (applied) analysis and measurement of economic diversification in Algeria During the period 1996-2019.

The study found weakness and fragility in the application of the economic diversification policy in developing countries, as it proceeds according to a vicious circle. The study also found a measurement of economic diversification in Algeria according to the HHH index, whose results gave an almost total absence of implementing the economic diversification policy, as its values were high and close to one.

Keywords: economic diversification, diversification indicators, diversification strategies, Algeria

Jel Classification Codes: **L25. A.**

[1]**المؤلف المرسل:** سليم مجلخ، medjellekh.salim@univ-guelma.dz

مقدمة :

عملت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في ما سبق على تطوير والاهتمام بجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء خاصة تلك التي تمتلك فيها ميزة تنافسية سعيا منها لزيادة ناتجاها المحلي الاجمالي وتنويع مصادره، هذا ما سمح لها اليوم من أن تتبوأ مكانة اقتصادية مرموقة بين باقي دول العالم حيث أصبحت اقتصاداتها قوية، متنوعة ومتينة لا تتأثر بسهولة بالتغيرات الخارجية وبالتغيرات القطاعية، ويمكن ارجاع هذا التطور والتقدم في الجانب الاقتصادي لهذه الدول إلى اعتمادها على استراتيجية التنويع الاقتصادي.

تسعى الدول النامية والسائرة في طريق النمو إلى الاعتماد على استراتيجية التنويع الاقتصادي لتنمية وتطوير اقتصاداتها التي تتميز بالهشاشة والتقلبات نتيجة اعتمادها على سياسة المورد الواحد في بناء ناتجا المحلي الإجمالي، تعتبر الجزائر من الدول النامية النفطية التي تعتمد على الجباية البترولية كمورد أساسي في تمويل ميزانيتها وهي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها.

تبرز مشكلة الدراسة من خلال اعتماد العديد من الدول وخاصة النامية منها على مورد واحد وعادة ما يكون ضمن المواد الأولية، كالدول النفطية، وهذا ما يعرضها إلى تقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية مما يؤثر عليها وعلى موازناتها، استراتيجياتها وأهدافها، وهذا ما يستوجب ضرورة تبني واعتماد هذه الدول لسياسات تضمن لها التحوط من هذه المشكلة من خلال اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي في مواردها بالاعتماد على القطاعات التي تملك فيها إمكانيات ومؤهلات. ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي تعاني من هذه المشكلة، ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019؟ وللإجابة على الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية؟

- ✓ ما هي أهداف التنويع الاقتصادي؟ وما هي أهم أنواعه؟
- ✓ ما هي أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي؟
- ✓ ما هي مستويات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019؟
- ✓ ما هي استراتيجيات دعم وتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

على ضوء الاشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- ✓ يهدف التنويع الاقتصادي للخروج من هيمنة المورد الواحد؛
- ✓ يوجد نوعين رئيسيين من التنويع على المستويين الكلي والجزئي؛
- ✓ توجد العديد من المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي؛
- ✓ انخفاض مستويات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة نتيجة الاعتماد المتكرر على مداخيل المحروقات؛
- ✓ يعتبر تبني سياسة واضحة المعالم معتمدة على تجارب الدول الرائدة من أهم استراتيجيات نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر.

للدراسة أهمية بالغة فهي تسلط الضوء على أحد أهم السياسات والاستراتيجيات التي تسعى الدول لتطبيقها بغية تنويع اقتصاداتها والتحوط من اعتمادها على سياسة المورد الواحد خدمة للتنمية واستدامتها هذا من جهة ومن جهة ثانية تنبع أهمية الدراسة من

خلال اسقاط هذه الدراسة على الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعتمد على المحروقات في سياستها التنموية وتحاول تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ولكن دون تحقيق للهدف المنشود. حيث تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي؛
- ✓ تحديد أنواع التنويع الاقتصادي وكيفيات حساب مؤشراته؛
- ✓ التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ وضع آليات واستراتيجيات من شأنها تشجيع تطور قيم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف التنويع الاقتصادي، أنواعه ومؤشراته وتحليل قيمه في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الكمية الإحصائية لحساب قيم المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2019.

1. مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

1.1 تعريف التنويع الاقتصادي

تختلف أوجه النظر حول مفهوم التنويع الاقتصادي فهناك من يربطه بالإنتاج أو بمصادر الدخل أو بهيكل الصادرات السلعية، فحسب الاقتصادي Jean Claude Berthéleny نقول عن اقتصاد ما أنه اقتصاد متنوع اذا كان هيكله الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض. (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2019، صفحة 72).

ويعرف التنويع كالآتي: . (محسوم فرج، 2018، صفحة 165)

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛

يعرف التنويع الاقتصادي على انه تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي؛

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عير محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الآمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

مما سبق فان التنويع الاقتصادي هو عملية تستهدف تقليل الاعتماد على المورد الوحيد في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فالتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.

كما عرفته هيئة الأمم المتحدة لتغير المناخ على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وتنويع الأسواق.

2.1 أهداف التنويع الاقتصادي ومحدداته

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي (زغبة، غفصي، و شوق):

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثل الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛
- ✓ توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة...

3.1 أنواع التنويع الاقتصادي

يقسم التنويع حسب المستوى إلى كلي وجزئي

تقسيم التنويع حسب المستوى الكلي: ينقسم إلى: (كورتل، 2019، صفحة 8)

- ✓ تنويع الإنتاج أو النشاط الإنتاجي؛
- ✓ تنويع التجارة الخارجية (صادرات وواردات).
- ✓ تنويع الأصول سواء كانت طبيعية أو منتجة؛
- ✓ تنويع القطاعات التنافسية.

أما بالنسبة لأنواع التنويع على المستوى الجزئي فهي: (ذراع مسعودة، بدون تاريخ، صفحة 36)

- ✓ **التنويع العمودي (الرأسي)**: حيث يكون التصنيف للأعلى من خلال تصنيع منتجات وسيطة أو مواد أولية للاستعمال في الصناعة الحالية، وهناك تصنيف عمودي للأسفل يتم من خلاله تصنيع منتجات جديدة تكون المنتجات الحالية مواد أولية لها؛
- ✓ **التنويع الأفقي**: يهدف إلى انتاج منتجات جديدة من خلال إمكانيات ومهارات مكتسبة سابقا في صناعات سابقة؛
- ✓ **التنويع الجانبي**: يهدف إلى انتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات المصنعة حاليا وهذا من أجل دخول منتجات جديدة؛
- ✓ **التنويع الشامل**: والغرض هنا مركب من خلال دخول أسواق جديدة إضافة إلى توسيع المنتجات الحالية؛

- ✓ **التنويع الجغرافي**: من خلال دخول مناطق جغرافية جديدة للتصدير والتكيف مع ظروف البيئة الإنتاجية الجديدة؛
- ✓ **التنويع المركز**: هو شكل من التنويع الذي تبحث فيه المؤسسة عن زيادة نطاق منتجاتها التي تقدمها لزبائنها العاديين، وفي مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مغايرين لمنتجاتها التقليدية؛ (باهي، 2018-2019، صفحة 130)
- ✓ **التنويع المالي**: من خلال توزيع الاستثمارات على سلة مختلفة من أجل تنويع الاستثمارات وتقليل مخاطر الاستثمار.

وهناك تقسيم آخر للتنويع: التنويع المرتبط وغير المرتبط: (عبابسة، 2011-2012، الصفحات 31-32)

2. خصائص التنويع، محدداته ومؤشراته

1.2 خصائص التنويع الاقتصادي ومظاهره

تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي في: (زرموت، 2017، صفحة 1186)

- ✓ يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية؛
- ✓ عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملة تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- ✓ عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وتتمثل مظاهر التنويع في: (كورتل، 2019، الصفحات 8-9)

- ✓ تطور البنى التحتية التي تساهم وتشجع الاستثمار وتستقطبه؛
- ✓ احتلال القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد من خلال المشاركة في الادخار والاستثمار والناتج والعمالة وخلق القيمة المضافة؛
- ✓ ترقية الأداء في المؤشرات الدولية؛
- ✓ وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية
- ✓ التبني الدائم لبرامج وسياسات الإصلاح والتحفيز والدعم في شتى المجالات والقطاعات؛
- ✓ التقليل التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي الريعي.

2.2 محددات التنويع الاقتصادي Justifications for economic diversification ومرتكزاته

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة يحدد خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، (مسعودي، 2018، صفحة 228)، (بسبع و عمي السعيد، 2018، صفحة 115):

- **العوامل والجوانب المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- **السياسات العمومية**: السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي**: سعر الصرف، التضخم والتوازنات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسسية**: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

- **الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

3.2 مؤشرات التنويع ومؤشرات قياسه

1.3.2 مؤشرات التنويع

تتمثل مؤشرات التنويع في: (بخيت، 2017، الصفحات 855-856)، (رسن و ثنر حسين، 2017، الصفحات 120-122)

- ✓ **المؤشر الأول**: هو تقارب التفاوت في الأهمية النسبية للأنشطة الانتاجية الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الذي يوضح زيادة درجة التنويع الاقتصادي بصورة عامة. أما في البلدان النفطية فزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية تعني زيادة التنويع الاقتصادي؛
- ✓ **المؤشر الثاني**: **التجارة غير النفطية**: يعد من المؤشرات الواضحة للتنويع من خلال زيادة الصادرات غير النفطية مقارنة مع اجمالي الصادرات مما يدل على زيادة درجة التنويع؛
- ✓ **المؤشر الثالث**: **الاستقرار النسبي للموازنة العامة** اتجاه الصدمات الخارجية فهو دليل ومؤشر للتنويع الاقتصادي؛
- ✓ **المؤشر الرابع**: معدل نمو الربحية في مجال القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد إلى جانب القطاع النفطي ويعتبر من دلائل ومؤشرات التنويع؛
- ✓ **المؤشر الخامس**: يفرض التنويع الاقتصادي أن يكون لمساهمة القطاع الخاص أهمية متوازية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ **المؤشر السادس**: التنويع في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال اسهام القطاع العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت؛
- ✓ **المؤشر السابع**: التنويع القطاعي للقوى العاملة ويقصد به درجة اسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة، بمعنى تنويع بنية العمالة أي توزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

2.3.2 مؤشرات قياس التنويع

توجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها حيث توجد العديد من المؤشرات القياسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس التنويع الاقتصادي تختلف كفاءتها من مؤشر إلى أخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز كمؤشر جيني (Concentration) ومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر الأكثر شيوعا، وتتقارب هذه المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. (الخطيب، 2011، صفحة 210)

أ– معامل التمركز Concentration Coefficient:

ب– مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl–Hirschman Index – HHI: يعتمد هذا المؤشر على قياس البنية التركيبية للمتغير ومدى تنوعه، حيث يتم استخدامه لقياس التنوع في تركيبة ظاهرة ما والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، ووقد استخدم هذا المؤشر بصفة واسعة لقياس التنوع ويعرف بالعلاقة الآتية: (محسوم فرج، 2018، صفحة 167)

$$HHH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: N: عدد النشاطات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 فاذا كانت قيمته صفرا هذا يعني تنويع تام وأما اذا كانت قيمته 1 فهذا يعني تركز في قطاع واحد.

ج– مؤشر Ogive (the Ogive index) استخدم لأول مرة من قبل Tress في 1938 ويعطى المؤشر بالعلاقة: (نوي، 2017، صفحة 119)

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(S_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث: N عدد القطاعات في الاقتصاد؛

S_i: اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

فاذا كان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية ، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، بينما كلما ارتفعت قيمته دل على ضعف التنويع وتركزه في قطاع معين.

د– مؤشر Entropy (Entropy Index)

كان الاقتصادي Attaran في 1986 أول من استخدم هذا المؤشر لقياس التنويع الاقتصادي في و.م.أ ويعرف وفقا للعلاقة التالية: (نوي، 2017، صفحة 120)

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si\ In\left(\frac{1}{Si}\right)$$

حيث: N عدد القطاعات في الاقتصاد؛

S_i: اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد، in: لوغاريتم

فاذا كان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي مركز على قطاع واحد وضعف التنويع، بينما كلما ارتفعت قيمته دل على توزيع الاقتصاد على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد.

هـ– نموذج المدخلات والمخرجات: (I .O) Out Put – InPut Model

الفكرة الأساسية لهذا النموذج جاء بها الاقتصادي الأمريكي Leontief في سنة 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصاديا يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات ويسمى كذلك بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف. (نوي، 2017، صفحة 121)

3. التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تمتلك الموارد وتعاني على المستوى الاقتصادي حيث أنها تدور حول حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول، والشكل الموالي يبين كيفية دوران الدول النامية في حلقة مفرغة.

الشكل 1: الحلقة المفرغة للاقتصاديات الريعية

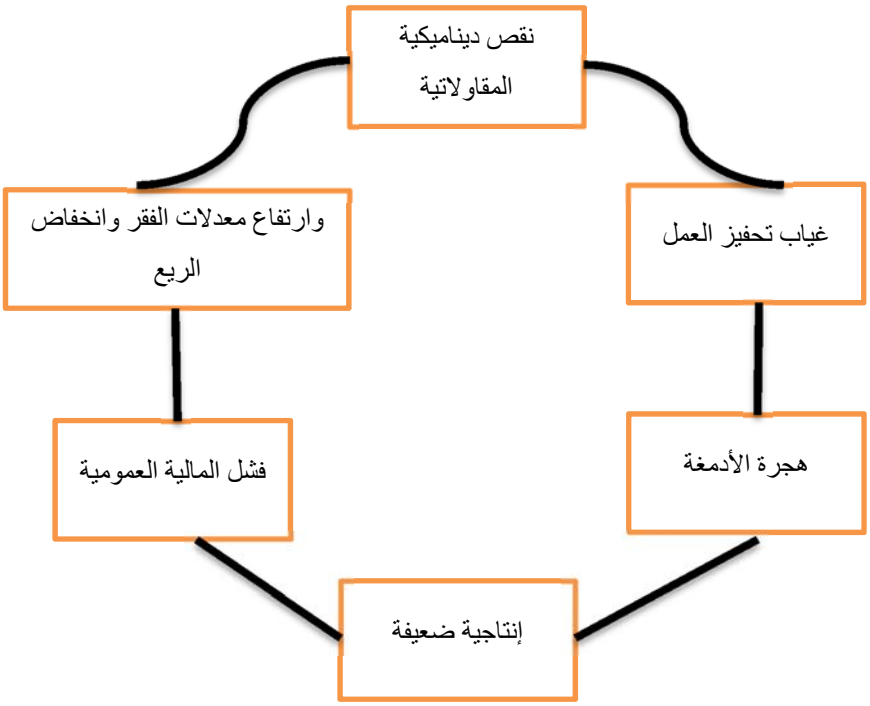

المصدر: عصماني رفيقة، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلي التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، 2018، ص 298.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم الاقتصادات النامية تتميز بالفشل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في غياب الديناميكية والحيوية ويقلل من فرص العمل ويزيد من الهجرة خاصة المتعلقة بالكوادر، هذا من جانب ومن جانب آخر فشل سياسات الانفاق العام حيث نلاحظ في الجزائر مثلا في ظل ارتفاع المداخيل المالية المتآتية من الجباية البترولية التي امتدت على أكثر من عشرية كاملة مع بداية القرن الواحد والعشرين تميزت بارتفاع حصيلة النفقات في ضل سياسة التوسع الانفاقي دون أن تحقق نتائج هادفة نتيجة عمليات النهب وسوء التخطيط... وفي الأخير تكون الإنتاجية ضعيفة وتجد هذه البلدان نفسها في حلقة مفرغة تتكرر في كل مرة مع تكرر تغير أسعار الموارد الأولية التي تعتمد عليها في اقتصاداتها.

1.3 قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هرفندال

يتم حساب المؤشر اعتمادا على مؤشر الصادرات حسب المعادلة الآتية:

HHH 01

$$=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: N: عدد النشاطات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 فاذا كانت قيمته صفرا هذا يعني تنويع تام وأما اذا كانت قيمته 1 فهذا يعني تركز في قطاع واحد.

X: اجمالي الصادرات

X_i: قطاعات التصدير وتتمثل في: (المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، المواد النصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية وسلع استهلاكية) والشكلان المواليان يوضحان تطور متغيرات الدراسة.

الشكل 2: تطور اجمالي الصادرات والطاقة للفترة 1996-2019

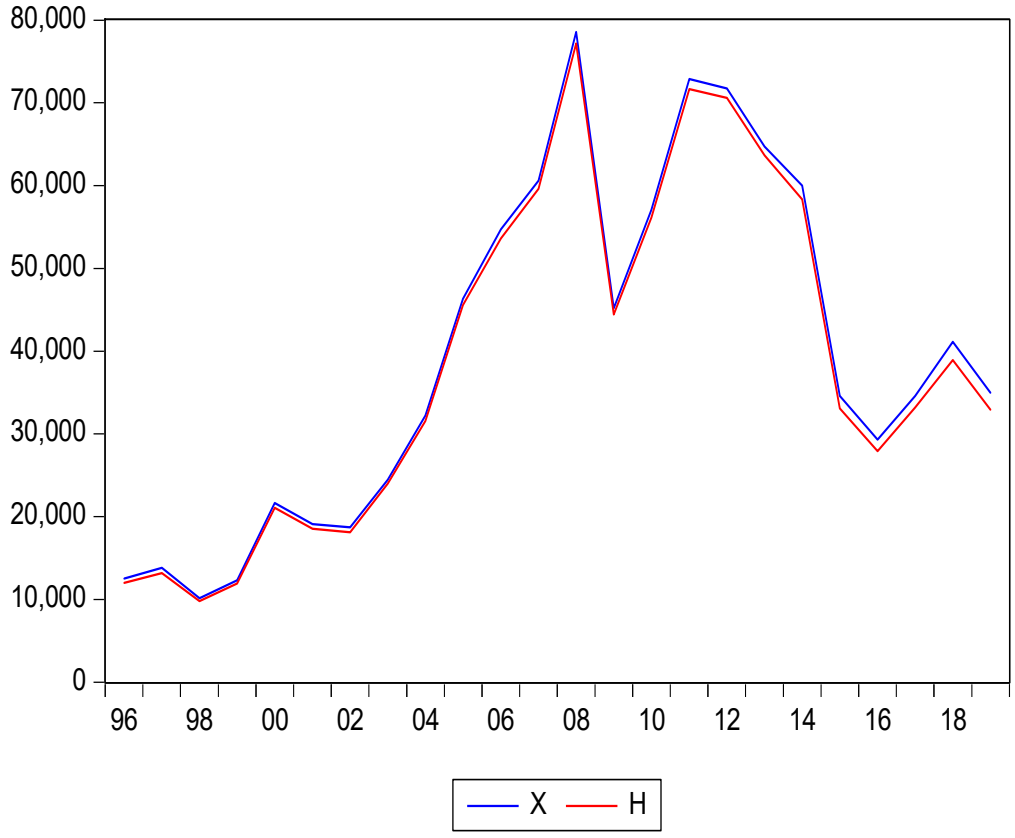

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد : – التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري نقلا عن الموقع الالكتروني:

- الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من منحنى الصادرات والطاقة يأخذ نفس الاتجاه بل يتطابق تقريبا في التغير من حيث الزيادة والنقصان وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة جدا على قطاع الطاقة كمحرك للاقتصاد.

الشكل 3: تطور كل من المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد النصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع استهلاكية للفترة 1996-2019

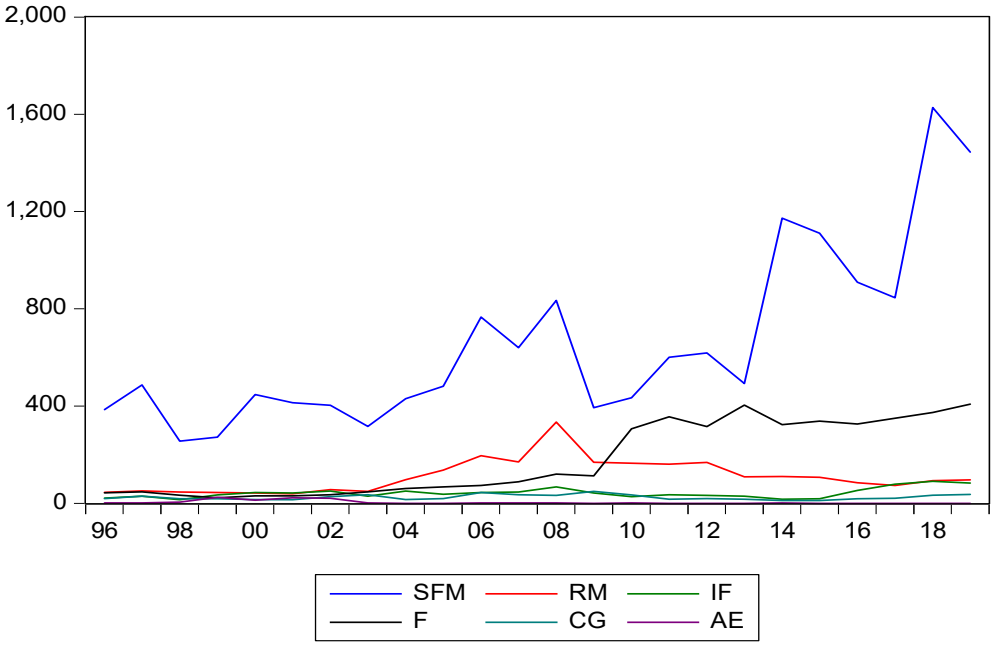

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد : - التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري نقلا عن الموقع الالكتروني:

- الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم المواد النصف مصنعة SFM والمواد الغذائية F سجلت قيم مرتفعة نوعا ما (الا أنها متذبذبة) مقارنة مع باقي المتغيرات الأخرى التي تكاد تكون شبه منعدمة في أغلب الفترات (المواد الأولية RM، التاجهيزات الفلاحية AE، التجهيزات الصناعية IF، سلع استهلاكية CG) وهذا يرجع إلى ضعف الاعتماد على هذه القطاعات نتيجة اعتماد الدولة على البترول كمورد أساسي.

وبتطبيق العلاقة01 نتحصل على قيم المؤشر في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01 قيم مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI للفترة 1996-2019

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
HHH	0.82	0.93	0.94	0.95	0.89	0.85	0.81	0.85	0.88	0.95
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
HHH	0.98	0.97	0.93	0.81	0.82	0.72	0.69	0.69	0.68	0.61
السنة	2016	2017	2018	2019						
HHH	0.92	0.94	0.91	0.91						

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعادلة رقم 01.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم المؤشر قريبة من الواحد الصحيح وهو ما يدل على عدم وجود سياسة التنويع الاقتصادي. كما نلاحظ تراجع ملحوظ لقيم المؤشر خلال الفترة 2011-2015 نتيجة تراجع أسعار البترول المتأثر بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي مما ساهم في انخفاض صادرات البترول من اجمالي الصادرات.

2.3 نموذج التنويع الاقتصادي الجزائري 2016-2030: (كورتل، 2019، الصفحات 9-10) (السبتي، بدون تاريخ، الصفحات 437-438)

- المرحلة 01: 2016-2019: بحث واطلاق سياسة تنموية جديدة تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- المرحلة 02: 2020-2025: وهي مرحلة انتقالية لتدارك مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية وخلق التوازنات الكبرى؛
- المرحلة 03: 2026-2030: وهي مرحلة الاستقرار الاقتصادي.

وخلال هذه المراحل يتم ما يلي: (كورتل، 2019، صفحة 10)

- ✓ تحقيق ارتفاع محسوس في الناتج الداخلي الخام بـ 2.3 مرة؛
- ✓ مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في خلق الثروة، القيمة المضافة والناتج إلى 10 بالمائة مع نهاية 2030
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي في غضون الفترة السابقة من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في مساهمته في الناتج وزيادة الصادرات الفلاحية؛
- ✓ التحول الطاقوي وهو أهم هدف منشود؛
- ✓ تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ دعم وتشجيع الاستثمار خارج المخروقات؛
- ✓ دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ تقليص الفارق بين الصادرات والواردات واحلال الصادرات وتقليل الواردات؛
- ✓ مراجعة القوانين الأساسية لاسيما المتعلقة بممارسة الأعمال ومراجعة السياسة الصناعية.

3.3 نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، الصفحات 340-341)

- ✓ مشكل الدعم تمثل 14 بالمائة من الناتج في سنة 2015 وهو غير عادل في معضمه؛
- ✓ الاعتماد على النفط كمورد أساسي؛
- ✓ مشكل التمويل من خلال عياب الادخار وتحويل الفوائض المالية للخارج نتيجة غياب المناخ الاستثماري المناسب مما يساهم في الاعتماد على التمويل التضخمي وتمويل استثمارات طويلة الأجل بالائتمان قصير الأجل؛

4.3 شروط وآليات نجاح التنويع في الجزائر: (بوفنش، 2017، الصفحات 233-235)، (بلعيدي، بدون تاريخ، صفحة 190)

- ✓ تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة؛
- ✓ تنويع النشاط الاقتصادي للنشاط الاقتصادي الواحد؛
- ✓ تعدد المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد؛
- ✓ تنويع النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الواحدة.
- ✓ الادراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة؛
- ✓ ديناميكية الاقتصاد ككل في الدولة؛
- ✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ توفير بيئة مؤسساتية مناسبة؛
- ✓ سهولة ممارسة الأعمال،
- ✓ تشجيع الابتكار والابداع؛
- ✓ توفير بنية تحتية حديثة؛
- ✓ استقرار السياسة النقدية؛
- ✓ تطور القطاع المصرفي؛
- ✓ الانفتاح الاقتصادي؛
- ✓ الاستقرار السياسي والأمني.

إضافة إلى بعض **الأليات التي تساهم في نجاح سياسة التنويع** والتي تختلف من دولة إلى أخرى: (الشارف بن عطية و حاكمي، التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، 2018، صفحة 324)

- ✓ إعادة الاعتبار لدور الدولة؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقليل المخاطر الاستثمارية؛
- ✓ تقليص المخاطر المؤدية إلى تقليص مخاطر الصادرات؛
- ✓ زيادة إنتاجية رأس المال البشري.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ يهدف التنويع الاقتصادي إلى توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة..، إضافة إلى التقليل من مختلف المخاطر كالأزمات بمختلف أنواعها (اقتصادية، مالية وطبيعية)، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات المنتجة من خلال دعم التنمية المستدامة وبالاشتراك مع القطاع الخاص؛
- ✓ يقسم التنويع الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين: كلي وجزئي؛
- ✓ يتحدد التنويع الاقتصادي وفقا لمجموعة من العوامل مثل: (الجوانب المادية، السياسات العمومية، متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، المتغيرات المؤسسية والوصول إلى الأسواق)؛
- ✓ يقاس التنويع الاقتصادي بالاعتماد على العديد من المؤشرات، أهمها مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI ؛
- ✓ أثبتت نتائج قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر وفق مؤشر هرفندال – هيرشمان غياب سياسة التنويع الاقتصادي حيث كانت جميع القيم مرتفعة وتقترب من الواحد على مدار فترة الدراسة (1996-2019) وهو ما يتماشى مع الطرح النظري لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على البترول كركيزة أساسية في تنشيط الاقتصاد ومن ثم غياب شبه كلي لسياسة التنويع؛
- ✓ نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر نموذج فاشل نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب المرتبطة أساسا بعدم وجود جدية في تحقيق الهدف وسوء التخطيط، التنفيذ، المتابعة والرقابة...

توصيات الدراسة

في ظل النتائج السابقة أوصت الدراسة:

- ✓ معالجة كل المشاكل، نقاط الضعف، النقائص والاختلالات التي تعيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الاعتماد على مقومات وشروط نجاح هذه السياسة؛
- ✓ تبني استراتيجيات للتنويع الاقتصادي مبنية على أسس متينة ومستنبطة من استراتيجيات ناجحة طبقت من قبل؛
- ✓ ضرورة متابعة، مراقبة ومعاقبة تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بطريقة صارمة؛
- ✓ استغلال المجالات والقطاعات التي تمتلط فيا الجزائر مؤهلات وامكانيات للنهوض بسياسة التنويع الاقتصادي ودغع عجلة التنمية الاقتصادية.

المراجع

ممدوح عوض الخطيب. (ماي, 2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. (جامعة الملك سعود، المحرر) *المجلة العربية للعلوم الإدارية، 18*(2)، 203-231.

أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 329-353.

حيدر نعمة بخيت. (2017). واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، 848-869.

خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول. (2019). استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر 2000-2016. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 48-65.

خالد زرموت. (2017). التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة. *مجلة دراسات في الاقتصاد، التجارة والمالية*، 1183-1200.

خديجة عبابسة. (2011-2012). دور استراتيجية التنويعفي ربحية المؤسسات الصناعية دراسة حالة مجمع بن حمادي (برج بوعريريج) للفترة 2008/2001. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي*. بسكرة، الجدزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة،.

رضا ذراع مسعودة. (بدون تاريخ). أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل الالتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017/1980. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، 29-53.

سالم عبد الحسن رسن، و مصعب عبد العالي ثنر حسين. (2017). الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015. *مجلة الاقتصاد الخليجي*، 117-160.

سفيان الشارف بن عطية، و بوحفص حاكمي. (2018). التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 321-335.

طلال زغبة، توفيق غفصي، و فوزي شوق. (بلا تاريخ). التنويع الاقتصادي في الجزائر 2000-2014 بين فرص الطفرة النفطية وتراجع الأسعار.

عبد القادر بسبع، و حمزة عمي السعيد. (2018). التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية -تجربة دولة الامارات العربية- . *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 110-133.

ماردين محسوم فرج. (2018). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004-2016. *مجلة جامعة التنمية البشرية*، 162-178.

محمد بلعيدي. (بدون تاريخ). التنويع الاقتصادي، أي استراتيجية للجزائر؟ *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، 189-204.

محمد مسعودي. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. *مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال*، 225-242.

موسى باهي. (2018-2019). التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية. *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصاديةتخصص اقتصاد المعرفة والعولمة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة باجي مختار عنابة.

نبيلة نوي. (2017). استارتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط - الامارات العربية المتحدة نموذج. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 117-132.

نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهنات التنويع الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 1-20.

وسيلة السبتي. (بدون تاريخ). الاستثمار السياحي كخيار استراتيجية لتفعيل التنويع الاقتصادي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، 435-450.

وسيلة بوفنش. (2017). اقتصاد ما بعد النفط الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 213-240.